المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

الفوضى المُدارة في ليبيا: تحليل بنيوي لمسارات الأزمة وتحولات القيم المجتمعية.

د. الياس أبوبكر الباروني
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

01/01/2026

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل ظاهرة الفوضى المُدارة في ليبيا بوصفها نمطًا حاكمًا لإدارة الأزمة، لا مجرد حالة انهيار عفوي، حيث تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن ما تشهده ليبيا هو عملية مركبة تستهدف إدامة اللااستقرار عبر التحكم في مستويات الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما ينعكس مباشرة على بنية الدولة، ومنظومة القيم، وأنماط تفكير المواطن الليبي).

ونخلص هنا إلى أن أخطر تداعيات هذه الفوضى لا تكمن في الانقسام المؤسسي فحسب، بل في إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي والأخلاقي بصورة تُضعف فرص التعافي وبناء الدولة.

أولًا/ الإطار المفاهيمي للفوضى المُدارة:

يُقصد بالفوضى المُدارة حالة من اللااستقرار المسيطر عليه، حيث لا تُترك الأزمات لتصل إلى نقطة الانفجار الشامل، ولا يُسمح لها بالانحسار نحو الاستقرار، ويُدار هذا النمط عبر:

1. تعطيل الحلول السياسية النهائية.
2. إنتاج شرعيات مؤقتة ومتعددة.
3. توظيف الاقتصاد الريعي كأداة ضبط اجتماعي.
4. إبقاء المجتمع في حالة إنهاك دائم.

في السياق الليبي، تحوّلت الفوضى إلى آلية حكم غير معلنة، تُستخدم لإعادة توزيع القوة والثروة دون المرور عبر مؤسسات دولة مستقرة.

ثانيًا/ الفوضى السياسية (تعليق الدولة وإعادة تعريف السلطة):

تُظهر التجربة الليبية أن الأزمة السياسية لم تعد مرتبطة بغياب التوافق فحسب، بل بتكريس منطق الانتقال الدائم، فالدولة الليبية باتت:

1. بلا مركز قرار موحد.
2. بلا أفق دستوري مستقر.
3. محكومة بشرعيات متنافسة تُدار خارجيًا وداخليًا.

وقد أسهم هذا الوضع في تحويل السياسة من مجال عام تحكمه القواعد إلى فضاء صراعي مفتوح، تُدار فيه الخلافات وفق ميزان القوة لا القانون.

ثالثًا/ الفوضى الاقتصادية (تشويه الحوافز وإنتاج الفساد البنيوي):

اقتصاديًا، أدت الفوضى المُدارة إلى إنتاج اقتصاد مشوّه الحوافز، حيث:

1. تُكافأ الأنشطة الريعية وغير المنتجة.
2. يُهمَّش العمل والإنتاج.
3. يُطبع الفساد بوصفه ممارسة اعتيادية.

هذا التشويه لم يقتصر على المؤشرات الاقتصادية، بل انعكس على السلوك الاجتماعي، حيث أعيد تعريف النجاح بوصفه القدرة على النفاذ إلى شبكات النفوذ، لا بناء القيمة.

رابعًا/ الفوضى الاجتماعية (تآكل الثقة وإعادة إنتاج الانقسامات):

أدّت حالة اللااستقرار المستدام إلى:

1. تآكل الثقة بين المواطن والدولة.
2. تصاعد الولاءات الجزئية (الجهوية، القبلية، المحلية).
3. انحسار مفهوم المواطنة الجامعة.

ولا تُقرأ هذه الظواهر بوصفها عودة "طبيعية" للبنى التقليدية، بل كاستجابة اضطرارية لفراغ الدولة، حيث تبحث الجماعات عن بدائل للحماية والتمثيل.

خامسًا/ الفوضى الثقافية وتحولات القيم:

أشير هنا إلى أن أحد أخطر تداعيات الفوضى المُدارة هو التحول القيمي داخل المجتمع الليبي، حيث:

1. تراجعت قيم النزاهة والعمل العام.
2. صعدت قيم الانتهازية والنجاة الفردية.
3. أُعيد تطبيع السلوكيات المخالفة للقانون.
4. هذا التحول لا يعكس تغيرًا جوهريًا في هوية المجتمع، بل نتيجة ضغط بنيوي طويل الأمد أعاد تشكيل السلوك الجمعي.

سادسًا. المقارنة التاريخية (ليبيا قبل 1969):

تُبرز المقارنة مع مرحلة ما قبل 1969 أن المجتمع الليبي، رغم محدودية الدولة آنذاك، كان:

1. أكثر وضوحًا في العلاقات الاقتصادية، وأقل تسييسًا للحياة اليومية.
2. أكثر رسوخًا في منظومة القيم الاجتماعية، وتصل إلى أن التحول الجذري لم يكن نتيجة الفقر أو التخلف، بل نتيجة نموذج الدولة الريعية السلطوية التي أضعفت المجتمع لصالح الدولة، ثم انهارت تاركة فراغًا شاملًا.

النتائج الرئيسية:

1. الفوضى في ليبيا ليست عَرَضًا للأزمة، بل أصبحت أداة لإدارتها.
2. استمرار الانتقال السياسي أسهم في إضعاف فكرة الدولة داخل الوعي الجمعي.
3. الاقتصاد الريعي لعب دورًا محوريًا في تشويه القيم والسلوكيات.
4. التحولات القيمية هي أخطر تداعيات الأزمة، لأنها تُطيل أمدها وتُعيد إنتاجها، فاستعادة الاستقرار تتطلب معالجة بنية الفوضى لا مظاهرها فقط.

التوصيات (سياسات عامة):

1. إنهاء منطق الانتقال الدائم عبر مسار دستوري مُلزم بجدول زمني واضح.
2. إعادة بناء الحوافز الاقتصادية بما يربط الدخل بالإنتاج لا بالولاء.
3. تعزيز الدولة بوصفها مرجعية قانونية لا مجرد وسيط سياسي.
4. الاستثمار في إصلاح التعليم والخطاب الثقافي لاستعادة القيم المدنية.
5. دعم برامج المصالحة الوطنية القائمة على العدالة لا التوازنات الظرفية.
6. نقل النقاش العام من سؤال "من يحكم؟" إلى سؤال "كيف تُحكم الدولة؟."

الخاتمة:

نخلص إلى أن ليبيا لا تعاني فقط من أزمة دولة، بل من أزمة معنى، والفوضى المُدارة، مهما بدت قابلة للاستمرار، تُنتج مجتمعًا منهكًا ودولة هشة، إن كسر هذه الحلقة يتطلب إرادة سياسية، لكنه يتطلب قبل ذلك استعادة الوعي المجتمعي بأن الاستقرار ليس تنازلًا، بل شرطًا للسيادة.